جامعة بغداد/ كليـة التربية بن رشد
الدراسات العليا / قسم التاريخ
التاريخ الحديث / دكتوراه

دراســـة في نشأة مجلـــس التعـاون الخليجي ومواقفه من القضايا الاقليمية

(الحرب العراقية الايرانية ـ احتلال العراق للكويت) انموذجا

اعداد
عبير وفيق شفيق

اشراف
أ. د . عفراء عطـــا عبد الكريم

٢٠٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

(۞يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)

المجادلة : ١١

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
آية من القران الكريم	أ
المقدمـــــة	ج - د
المبحث الأول : دوافع انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي	١
اولا : العوامل الداخلية	٣
ثانيا : العوامل الخارجية	٤
١) الأسباب الأقليمية	٤
• الثورة الأسلامية الإيرانية ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩	٥
• الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨	٥
٢) الأسباب الدولية	٦
المبحث الثاني : تأسيس مجلس التعاون الخليجي ماهيتهُ وأهدافه	٨
المبحث ثالث : الهيكـل التنظيمي لمجلـس التعـاون الخليجـي	١١
١) المجلـــس الأعلى	١١
٢) المجلـــس الوزاري	١٢
٣) الامانة العامـــة	١٢
المبحث الرابع : إنجازات مجلس التعاون الخليجـــي	١٤
١) المجال الاقتصادي	١٤
٢) المجال الامني والعسكري	١٥
٣) مجال السياسة الخارجية	١٦
المبحث الخامس : ردود الافعال العربية والاقليمية والدولية إتجاه تأسيس مجلس التعاون الخليجي	١٨
المبحث السادس : موقف مجلس التعاون من القضايـــا الاقليمية	٢٠
١) الحرب العراقية –الايرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨	٢٠
٢) الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠ ـ ١٩٩١	٢١
الخاتمة	٢٣
الملاحق	٢٤
قائمة المصادر	٢٦

المقدمـــــــة

إن التوجه نحو التكتلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية احد اهم المظاهر التي شكلت النظام العالمي الحديث في القرن العشرين ، وحددت ان المرحله القادمه سوف تتميز باشكال مختلفه من التعاون والتكامل الاقتصادي .

تعد منطقه الخليج العربي احد اهم المناطق الحيويه في العالم وتحظى باهميه بالغه للنظام السياسي الدولي والاقليمي قديما وحديثا ، اذ انها تتمتع بموقع بين قارات العالم الثلاث الى جانب كونها تشرف على ممرات بحريه مهمه ، فضلا عن، ثروتها النفطيه الهائله . وكانت دول الخليج الستة (المملكه العربيه السعوديه ، الامارات العربيه المتحده ، قطر ، البحرين ، الكويت ، عمان) قد ادراكت لما يربطها من سمات مشتركه ممايمكنها من تحقيق تعاون اقتصادي وتكامل نقدي ، فبدات فكره انشاء مجلس تعاون يظهرها قيادة موحدة ، بعد توافق القيادات السياسيه الخليجيه .

اهميه البحث :

أن تسليط الضوء على نشاه مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، لانه جاء لمـــلء فراغ انسحاب القوات البريطانيه منه ، باعتباره كيان سياسي واقتصادي موحد ، يوضح لنا ذلك اهميه دراسه كيان واجة كل معوقات العمل الاقتصادي الموحد لدول الخليج بجمع كل مصالحهم في بودقة اقتصادية وسياسية واحدة .

هدف البحث :

قد انطلق هذا البحث من افتراض ان مجلس التعاون الخليجي هو صيغه اتحادية متقدمه قادره على التطور لتصبح اكثر تكاملا واندماجا لتصل الى مرحله الاتحاد الفيدرالي .

وقد قسم البحث الى ستة مباحث وهي كالاتي :

اولا : دوافع انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، وفيه توضح الباحثة العوامل التي ادت واسهمت في انشاء هذا المجلس وقسمها الى عوامل داخليه خاصه في دول الخليج العربي ، وعوامل خارجيه انقسمت بدورها الى اسباب اقليميه تخص الدول المحيطه بالخليج العربي واسباب دولية خاصه بالدول الاقتصادية الكبرى . وابرز المصادر المستخدمة كانت كتاب يحيى حلمي رجب، التعاون لدول الخليج العربيه دراسه قانونيه سياسيه اقتصاديه، دار العروبه للنشر،ط٢، الكويت ، ورسالة همام سعد فالح الشاوي، مجلس التعاون لدول الخليج العربيه دراسه في التكامل السياسي والاقتصادي، رساله ماجستير غير منشوره، جامعه النهرين /كليه العلوم السياسيه، ٢٠٠٨ .

ثانيا : تاسيس مجلس التعاون الخليجي وماهيته واهدافه ، وفيه تتطرق الباحثة الى مشاريع دول الخليج المقدمه لانشاء هذه الوحدة الاقتصادية وصولا الى اعلى درجات التكامل ، الى جانب انعقاد مجلسه الاول والاعلان عن تاسيسه وتحديد اهدافه .

ثالثا : الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي وفيه توضح الباحثة الهيكل الاداري للمجلس بما اقر في بيان تشكيله ، وتخصص كل ادارة منها .

رابعا : إنجازات مجلس التعاون الخليجي : وفي هذا القسم من البحث تبين الباحثة اهم انجازات مجلس التعاون الخليجي من الناحية الاقتصادية والعسكرية والسياسة الخارجية باعتباره اصبح يمثل وحدة متكاملة سياسيا امام المجتمع الدولي .

خامسا : وتحت عنوان (ردود الافعال العربية والاقليمية والدولية تجاه تاسيس مجلس التعاون الخليجي) ، تناقش الباحثة ردود الافعال على انشاء هذا الكيان الاقتصادي الموحد والدول المشاركه فيه .

سادسا : واخيرا و بعنوان (موقف مجلس التعاون من القضايا الاقليميه) يناقش الباحثة موقف مجلس التعاون من اهم حديثين رافقا بدايه انشاءه وفتره تثبيت ركائزه الا وهما :

- الحرب العراقيه الايرانيه ، ومدى تاثِيرَها وتاثُيرَها في دول الخليج العربي .
- الاحتلال العراقي للكويت ، مع ايضاح حقيقه عدم حياديته في هذه المساله.

واعتمدت الباحثة على مجموعة من المصادر الرصينة لاتمام هذا البحث ، كاستخدام وثائق الوزارة الخارجية الامريكية ، والكتب الوثائقية مثل :

OFRA BENGIO, Sabbam Speaks on the Gulf Crisis A collection of Documents,the Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies ,Tel-Aviv,1992

الى جانب مجموعة من الرسائل والاطاريح الاكادمية العراقية والعربية ، لتكوين فكرة متكاملة عن كل جوانب الموضوع .

وينتهي البحث بخاتمه هي مجموعه من الاستنتاجات التي توصل لها الباحثة من خلال اجرائها للبحث ، كما يحتوي البحث على قائمه بالوثائق والمصادر والمراجع الذي اعتمد عليها في انجازه .

الباحثة

المبحث الأول : – دوافع انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي :-

ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى عام ١٩٧٦ حين دعا الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت إلى إنشاء وحدة خليجية تعمل على تحقيق مصلحة شعوب المنطقة وأستقرارها من خلال التعاون في المجالات السياسية والإقتصادية والتربوية والإعلامية ، وفي العام ذاته دعا السلطان قابوس بن سعيد ، لعقد مؤتمر لوزراء خارجية دول منطقة الخليج العربي الثماني وهم (المملكة العربية السعودية ، دولة ايران ، الجمهورية العراقية ، دولة الكويت ، دولة قطر ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، سلطنة عمان) يخصص لمناقشة قضايا الأمن الإقليمي وقد عقد المؤتمر للمدة من (٢٤–٢٥) تشرين الثاني ١٩٧٦ ، وأفتتح السلطان قابوس بن سعيد المؤتمر بكلمة أكد فيها ضرورة التوصل إلى صيغة جماعية تكفل أمن المنطقة وإستقرارها وتحدد العلاقات بين دولها ، وعلى الرغم من إن محادثات المؤتمر لم تسفر على إتفاق إلاأن ذلك اللقاء كان بداية الدعوة لبناء إتحاد إقليمي فى المنطقة . وفي كانون إلاول ١٩٧٨ بدا وكأن المنطقة على أثر المحادثات وتبادل الزيارات بين حكامها أصبحت مهيأة لتبني صيغة تعاونية تؤطر العلاقات المتميزة بين دولها فقد صدرت البيانات المشتركة التي دعت للسعي وبكل جدية إلى وحدة دولهم العربية التي تحتمها الروابط الدينية والقومية وأماني شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم والوقوف في وجه الدول الكبرى التي تتصارع على بسط نفوذها على منطقة الخليج العربي ، وخلال إنعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان بالإردن في شهر تشرين الثاني ١٩٨٠، إستغل الشيخ جابر الأحمد الصباح الفرصة ليقوم بإطلاع الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات ، وقد أسفرت المحادثات الخليجية طوال المدة من (١٩٧٨–١٩٨١) عن إقامة الاتحاد دون الاتفاق على الصيغة التي يقوم عليها بين الدول الخليجية بإستثناء العراق وإيران على أثر الحرب بينهما . واثناء انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي في الطائف للمدة من (٢٥ –٢٨) كانون الثاني ١٩٨١ انعقدت قمة للدول الخليجية الست على هامش المؤتمر وطرحت فكرة إنشاء

مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكانت أمام زعماء دول الخليج العربي الست ثلاثة مشاريع :

- **المشروع السعودي** : أكد الوظيفة السياسية للمجلس والاستقرار السياسي في الخليج العربي وضمان الامن الداخلي للدول الخليجية العربية ، ودعا إلى ضرورة توحيد مصادر السلاح لدول مجلس التعاون الخليجي حتى يصبح التدريب والإستيعاب سهلاً ، كما طالب المشروع السعودي بإقامة تعاون واسع النطاق بين قوات الأمن الداخلي في الدول المعنية بدلاً من إنشاء حلف عسكري ، وإستبعدت المحالفات العسكرية تماما مع الدول الأجنبية ، وعا المشروع السعودي إلى إشراك القوات المسلحة النظامية في تأكيد سيادة كل دولة وتسهيل المحافظة على القانون والنظام الداخلي فيها وتشجيع دول مجلس التعاون الخليجي على تحقيق الاستقلال الذاتي العسكري .
- **المشروع الكويتي** : لم يرد على ذكر الجوانب العسكرية والأمنية التي دعا إليها المشروع السعودي وإنما طالب بإقامة أوسع دائرة للتعاون المشترك في المجالات الإقتصادية والنفطية والصناعية والثقافية ، بما يؤدي في النهاية إلى إقامة إتحاد إقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي .

- **المشروع العماني** : أعطى الاولوية لعنصري الأمن والتعاون العسكري بوصفهما نقطة إنطلاق مجلس التعاون الخليجي ، ودعا إلى انشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز والدفاع عنه بوصفه شريان الحياة والحضارة .

ولقد برزت عدة عوامل دفعت دول الخليج العربي لتبني فكرة انشاء هذا التكتل السياسي الاقتصادي ، منها عوامل داخلية خاصة بالدول الخليجية ، وعومل خارجية اقليمية ودولية ، وسنوضح كلٍ منها بشكل وافٍ :-

١) العوامل الداخلية :-

وهي متمثلة في التشابه الكبير في التأريخ ، الثقافة ، الموقع الجيوستراتيجي ، والقوة المادية الا وهي النفط المصدر الأساسي للدخل في الخليج ،

فضلا عن ، تشابه الأنظمة السياسية وتجانس السلالات الحاكمة ، والأعتماد على العمالة الوافدة هي من الأسباب التي ساعدت وعجلت بتأسيس مجلس التعاون الخليجي . الى جانب ذلك كان التشابه في المشاكل التي تعاني الدول الست حافزا لتوحيد جهودهم في حلها بواسطة مؤسسة موحدة بينهم ، ونستطيع اجمال تلك المشاكل بالتالي :

١ -زيادة تدفق العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ولاسّيما العمالة الآسيوية والعمالة غير العربية ، لمواجهة النقص في عدد العمالة المحلية .
٢ -قلة مصارف التسويق في كل دولة من دول المجلس على حدة ، والحاجة إلى سوق تضم الدول الست .
٣ -القيود الجغرافية التي تعاني منها بعض دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ إن صغر مساحة بعض الدول يجعل من الصعوبة عليها القيام بمفردها الدفاع عن أراضيها ، كما إن ضيق مساحة بعض الدول يجعل من الصعب أستعمال طائرات متقدمة دون إختراق المجال الحيوي للدول الأخرى .

٢) العوامل الخارجية : -

وتنقسم العوامل الخارجية إلى أسباب أقليمية وأسباب دولية .

- **الأسباب الأقليمية : -**

إن من أهم الأسباب الأقليمية التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي هي التغيرات التي طرأت في الدول المحيطة بالخليج ، فكان تصور الدول الخليجية أن همومها في الأمن والأستقرار هي مسؤولية جماعية وأن أمن دول الخليج هو أمن العرب ، ثم قامت الحرب الأهلية اللبنانية والتي استقطبت قوى عربية كثيرة فادت لقناعة خليجية بأن الوقت يستدعي توافر اتحاد جماعي يكون عامل استقرار في المنطقة ، ثم عقدت معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وما تلاها من تجميد

لعضوية مصر في جامعة الدول العربية ، مما أدى إلى شق في الصف العربي وغياب القيادة وكان لهذا التدهور الخطير في الوضع العربي العام إنعكاسات سلبية بعيدة المدى على أمن الخليج العربي ، اذ بات الخليج مكشوفاً تماماً وبلا اي عمق استراتيجي عربي يسانده وكان على دول الخليج العربية أن تدير أمورها في حدود إمكانياتها، ولكن كان هنالك عاملين اشد قوة على الخليج العربي وهما :-

أ -الثورة الأسلامية الإيرانية ١٩٧٨ – ١٩٧٩ : -

لقد كان لنجاح الثورة الأسلامية في إيران في المدة ١٩٧٨الى ١٩٧٩ تأثير بالغ في تعقيد البيئة المحيطة بدول الخليج العربية ، ذلك أن خطر الشاه لم يكن يتجاوز حدود التهديد العسكري ، إلا أن الاسلاميين كانوا يحملون إضافةً إلى نفس التهديد ، بعداً عقائدياً تتمثل خطورته في النزعة الإيرانية لإحياء الأسلام والتي تهدف أساساً إلى تصدير الثورة الى دول الخليج العربية ، ولا سّيما التجمعات ذات الأغلبية الشيعية في العراق والبحرين ، وكذلك أعداد كبيرة من الشيعة في الكويت ، والسعودية ، ولا سّيما ، الذين يتواجدون في المنطقة الشرقية في أقليم الأحساء ، وهي من أكثر المناطق حيوية واستراتيجية بحكم قربها من حقول النفط السعودية. لذا اسهمت الثورة الإيرانية في زيادة الشعور والحاجة لدول الخليج العربية للتعاون فيما بينها ، وهو ماكان له أثر في إنشاء مجلس التعاون الخليجي .

ب - الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠– ١٩٨٨ : -

في السابع عشر من ايلول ١٩٨٠ جاء التطور الأكثر أهمية بأعلان العراق إلغاء اتفاقية الجزائر مع إيران الامر الذي أدى – مع اسباب اخرى – لاندلاع الحرب . وهو ما وضع منطقة الخليج كلها في حالة من التاهب ، لا سّيما بعد أن أستهدفت القوات الإيرانية ناقلات النفط التابعة لبعض دول المنطقة والتي سميت بحرب الناقلات عام ١٩٨٤ ، أدت هذه الحرب إلى حدوث إنقسام في النظام العربي بين مؤيد للعراق كالاردن ومصر ومعارض ، فبالرغم من تجميد عضوية مصر في

جامعة الدول العربية ومقاطعتها ، الإ أن دور أنور السادات في الحرب العراقية الايرانية جاء مسانداً وبقوة للعراق ، لأنه تبنى موقف الرفض والمقاطعة للثورة الأسلامية في إيران .

أما دول الخليج فقد شاركت ضمناً إلى جانب العراق لتحجيم الدور الإيراني وتأثيراته الأسلامية ، على الجانب الآخر عارضت دول مثل سوريا وليبيا الموقف العراقي مما أدى لإنقسام الموقف العربي من الحرب فكانت من أهم العوامل الحاسمة والقوية في إنشاء مجلس التعاون الخليجي ، وذلك لما ترتب عليها من إنعكاسات أمنية خطيرة هددت أمن المنطقة واستقرارها ، والخوف من أحتمال أمتداد الحرب إلى أراضي دول المنطقة ومصالحها نظراً لمجاورتها لمسرح العمليات العسكرية ، وهكذا راحت دول الخليج العربية تطور استراتيجيتها بما يحمي مصالحها وأمنها القومي مع تطورات تلك الحرب .

- **الأسباب الدولية :-**

ومن الأسباب الدولية التي عجلت بقيام مجلس التعاول الخليجي هي بعض التهديدات الخارجية التي بدأت منذ خروج بريطانيا من الخليج . فتبنت الدول الغربية فكرة أنه لابد من ضمان امن المنطقة ، ، فصدرت العديد من التصريحات كان منها الأعلان عن تشكيل قوة التدخل السريع الامريكية عام ١٩٨٠، من قبل الرئيس الامريكي الأسبق كارتر والذي صرح بـ (أن أي تهديد اومحاولة من قوة اجنبية للسيطرة على الخليج ، فأن ذلك يعد بمثابة عدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية ، وسيقابل مثل هذا العدوان بكل الوسائل بما في ذلك أستخدام القوة العسكرية) . وذلك لرغبة امريكا في ضمان أستمرار السيطرة على نفط الخليج العربي لغرض إحكام الولايات المتحدة الامريكية قبضتها على اوربا الغربية واليابان وضمان البقاء الامريكي قوياً من خلال النفط الخليجي ، الى جانب التنافس والصراع الدولي بين كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق حول مناطق النفوذ مما شكل تهديدا لامن واستقلال الخليج ، خاصة بعد احتلال السوفيت لافغانستان في ٢٧/ كانون الاول/ ١٩٧٩ ،لأهمية موقع افغانستان ستراتيجياً كمفتاح

لمنطقة النفط وهذا الأحتلال قد أرعب دول الخليج العربي ، لانها لاتمتلك مقومات الدفاع الذاتي ، فكان لابد من انشاء هيئة مسؤولة عن تحسين النظام الدفاعي وإجراءات الأمن الداخلي .

المبحث الثاني : تأسيس مجلس التعاون الخليجي "ماهيتهُ وأهدافه" :

تم الإعلان عن إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرابع من شباط ١٩٨١ ، وهو تكتل سياسي اقتصادي يتكون من ست دول خليجية هي الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وكلا من قطر وعمان . وكان البيان الذي صدر عن المؤتمر الذي عقد في العاصمة السعودية الرياض قد حدد ألاهداف العامة للمجلس ، ثم أقرة صيغة المجلس نظامه الأساسي في مؤتمر القمة الخليجي في أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة في ٢٥ آيار ١٩٨١ ، وأُعلن رسمياً عن قيامه ، وتم إختيار مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية مقراً دائماً للمجلس وتم إختيار أول أمين عام من دولة الكويت وهو السيد عبدالله يعقوب بشارة .

واشتملت نشاطات مجلس التعاون الخليجي على وضع الأنظمة المشتركة في المجالات الاقتصادية والمالية والتعليمية والثقافية والإجتماعية والتشريعية والصحية وحتى المواصلات، إلى جانب الأمور ذات العلاقة بالجنسية والإعلام والنقل والتجارة والكمارك بما يخدم مصالح الدوله المشتركة ويقوي قدرتها الاقتصادية .

وكانت صيغة النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي كالاتي : (إدراكًا منا لما يربط بيننا من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية ، وإيمانًا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبنا ، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل فيما بيننا بما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية واستكمالاً لما بدأناه من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبنا وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل ، وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى ، وتوجيهاً لجهودنا إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا

العربية والإسلامية ، تمت الموافقة فيما بيننا على إنشاء هذا المجلس . وحددت أهداف مجلس التعاون الأساسية بالاتي : –

١. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
٢. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .
٣. وضع أنظمة مماثلة في مختلف الميادين (الإقتصادية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية) .
٤. دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشروعات مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.
٥. الحفاظ على أمن المنطقة وإستقرارها وإبعادها عن الصراعات الدولية .
٦. التمسك بسياسة حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير وتنمية اواصر الصداقة والعمل على حل الخلافات العربية باستخدام الوسائل الدبلوماسية كوسيلة اساسية في السياسة الخارجية .

يلاحظ أن الاهداف الاقتصادية لمجلس التعاون قد حددت بشكل واضح ، اما الاهداف السياسية والامنية فقد ذكرت بشكل عام ، فلم يذكر رغبة دول مجلس التعاون الخليجي بتاسيس مؤسسة عسكرية للدفاع المشترك ضد الأخطار الخارجية على الرغم من تأكيد البيان الختامي للمجلس على أن (أمن المنطقة وإستقرارها هو مسؤولية شعوبها ودولها وإن مجلس التعاون يعبر عن مسؤولية الدول الاعضاء وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة إستقلالها) إلا إن هذا الموقف لم يكن موجه إلى كل القوى العالمية فقد كانت دول مجلس التعاون الخليجي مستعدة لاي تدخل امريكي لحماية المنطقة شرط إلا يكون ذلك على وفق إتفاقيات تلزم دول مجلس التعاون الخليجي الدخول في صراعات دولية وقد إستطاعت الولايات المتحدة الامريكية من خلال التحالف مع دول مجلس التعاون الخليجي فرض حمايتها على

منطقة الخليج العربي طوال المدة ١٩٨٠حتى ١٩٨٨ أي مدة حكم الرئيس الامريكي الاسبق رونالد ريغان وبهذا إستطاعت دول مجلس التعاون الخليجي تأمين حماية أمنها وإستقراها الداخلي والخارجي .

المبحث الثالث : الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي

حددت المادة السادسة من النظام الأساسي للمجلس الأجهزة الرئيسة التي يتكون منها وهي :

١) **المجلس الأعلى : -**

يعد السلطة العليا لمجلس التعاون الخليجي ويضم رؤساء الدول الأعضاء ، ورئاستة الدورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ، وإجتماعاته الدورية في كل سنة ويجوز عقد دورات إستثنائية بناء على دعوة أي دولة عضوة وتأييد دولة أخرى عضوة ، ويكون إنعقاد المؤتمر صحيحاً اذا حضر ثلثا الأعضاء الذي يتمتع كل منهم بصوت واحد ، وللمجلس الأعلى فقط سلطة إتخاذ القرار بالأجماع في المسائل الموضوعية وبالأغلبية في المسائل الإجرائية ، ويقوم المجلس بمراجعة الأوضاع سياسياً وأمنياً وإقتصادياً ، ويناقش التوصيات والقوانين واللوائح التي تعرض عليه من المجلس الوزاري والأمانة العامة تمهيداً لأعتمادها ويرتبط بالمجلس الأعلى :

أ -الهيأة الأستشارية للمجلس الأعلى : وهذه هيأة مكونة من ثلاثين عضواً وتمثل كل دولة بخمسة أعضاء يتم إختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات وتختص هذه الهيأة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى.

٢) هيأة تسوية المنازعات : وتشكل هذه الهيأة من قبل المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف ، فإذا حدث خلاف حول مادة في النظام الأساسي ولم يتمكن المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من تسويته فبإمكان المجلس

الأعلى إحالته الى هيئة تسوية المنازعات لتفصل فيه وترفع تقريرها المتضمن التوصيات الى المجلس الأعلى لإتخاذ مايراه مناسبا .

٣) **المجلس الوزاري : -**

يتكون من وزراء خارجية الدول الاعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى ، ويعقد المجلس إجتماعاته مرة كل ثلاثة اشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو أخر ، ويعد إنعقاده صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء . وتنقسم إختصاصات المجلس الوزاري إلى نوعين :

الأول : هو ما لايملك فيها المجلس سلطة إتخاذ قرار نهائي ، بل يتقدم بإقتراح أو توصية مثل إقتراح السياسات وإصدار الدراسات والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتشجيع التعاون بين القطاع الخاص والنظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى والتحضير لأجتماعات المجلس الأعلى .

الثاني : ما يملك فيها المجلس سلطة إتخاذ قرار نهائية مثل تعيين المساعدين لمدة ثلاث سنوات بالتشاور مع الأمين العام ووضع النظام الداخلي للمجلس الوزاري وللأمانة العامة وإعتماد تقارير الأمين العام .

٤) **الامانة العامة :**

وتختص الامانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك ، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلسين الأعلى والوزاري ، ومتابعة تنفيذ القرارات وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري والتحضير للأجتماعات وإعداد جدول أعمال ومشروعات القرارات للمجلس الوزاري ، ويتألف الجهاز الاداري للأمانة العامة من ما يأتي :

أ – **أميــن عــام** : يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ب –**ثلاثة إمناء مساعدين** : للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل ، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ج –**مديرين عامين قطاعات** : الأمانة وبقية الموظفين ، ويتم تعينهم من قبل الأمين العام .

المبحث الرابــع : إنجازات مجلس التعاون الخليجي :

إن تعميق وتوثيق الروابط والصلات بين شعوبها وأوجه التعاون القائمة في مختلف المجالات هي من الاهداف التي أقرها النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليج ، وفي إطار هذه الاهداف فقد تحققت العديد من الإنجازات وهي كالأتي :

١) المجال الاقتصادي :

وتمثلت ابرز الانجازات في هذا المجال بإنشاء منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي عن طريق إبرام الأتفاقية الأقتصادية ، التي تم إقرارها من قبل أعضاء المجلس في ١١ تشرين الاول عام ١٩٨١، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٣، تستهدف هذه الإتفاقية تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الإقتصادية فيما بين الدول الإعضاء وتوحيد سياساتها الإقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظام الكمركي فيها ، لتحقيق التكامل الإنمائي في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والمشروعات المشتركة والتنمية الشاملة وصولاً إلى التكامل في النقل والإتصالات والبنية الأساسية ومجالات البحث العلمي والتقني وتنمية المواطن الخليجي الذي هو هدف التنمية الأساسي ، هذه الإتفاقية الجديدة دفعت بالعمل الإقتصادي المشترك خطوات كبيرة .

٢) المجال الامني والعسكري :

لم يأت النظام الاساسي للمجلس على ذكر التعاون العسكري ضمن أهداف المجلس ، لكن التهديدات التي واجهتها دول مجلس التعاون الخليجي إقليمياً ودوليا ، قد دفعت دول مجلس التعاون الخليجي الى التحرك باتجاه التعاون العسكري لتأمين أمن منطقة الخليج العربي من خلال عقد المؤتمر الأمني الأول في شباط ١٩٨٢، والذي نتج عنه توقيع أتفاقية أمنية شاملة بين الدول الاعضاء ، وإنشاء قوات درع الجزيرة المشتركة(قوات برية) في تشرين الاول من العام نفسه . وتبني إستراتيجية دفاعية خليجية موحدة ، حددت الأسس والثوابت التي تنطلق منها دول مجلس التعاون الخليجي لبناء قدراتها لردع العدوان والتعاون لمواجهة التحديات من خلال البناء الذاتي وإجراء التقييم الإستراتيجي الشامل للبيئة الأمنية الإستراتيجية، والتهديدات والتحديات والمخاطر بصفة دورية . تشكيل القيادة العسكرية الخليجية الموحدة ، لتوحيد الجهود في حالة الحرب والقيادة المشتركة للقوات العسكرية .

لقد شمل التعاون العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي مختلف المجالات ، إلا إن معوقات التعاون ما زالت موجودة وتتمثل بقلة القوة البشرية لدول المجلس ، إلى جانب غياب سياسات التسلح الموحدة وإنعدام القدرة على دحض الفكرة السائدة في أذهان صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي بأن حماية أمن منطقة الخليج العربي هي مصلحة خليجية ودولية فلابد من حمايته بقوة أكبر من التجمع العسكري الخليجي .

٣) مجال السياسة الخارجية :

خلال عقد الثمانينات تلخصت أهم أهداف مجلس التعاون السياسية والإستراتيجية في الحفاظ على أمن دول مجلس التعاون الخليجي وإستقرارها من خلال التصدي لمُسببات عدم الأستقرار ، ومصادر الخطر التي تمثلت بشكل أساسي ومباشر في الحرب العراقية – الإيرانية ، الأمر الذي تطلب تحركاً جماعياً لدول مجلس التعاون الخليجي ، للحيلولة دون إنتشار رقعة تلك الحرب .

وفي التسعينات مثّل احتلال الجيش العراقي- السابق- لدولة الكويت واحتلالها التحدي الأمني الأكثر خطورة لدول مجلس التعاون الخليجي منذ قيام المجلس ، إذ حظي تحرير دولة الكويت بأولوية مطلقة وبعد التحرير تطلب الموقف عملاً دبلوماسياً مشتركاً مكثفاً لمساندة الشرعية الدولية في سعيها لإلزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحتلاله لدولة الكويت ، ومساندة ودعم دولة الإمارات العربية المتحدة في حقها بإستخدام كافة الوسائل السلمية لإستعادة سيادتها على جزرها الثلاث (طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبو موسى) التي تحتلها إيران منذ عهد الشاه عام ١٩٧١ وحتى الوقت الحاضر .

أما في الإطار العربي ، جاء العمل بشكل جماعي لدعم القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، ودعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط مع التمسك بالحقوق العربية ، ومناصرة القضايا الإسلامية تجسدت هذه الإنجازات في المبادئ التي جاء بها إعلان دمشق ، من حيث إحترام وحدة الأراضي والسلامة الإقليمية وعدم جواز إكتساب الأراضي بالقوة وإحترام مبدأ سيادة كل دولة على أراضيها مواردها الطبيعية والمساواة في السيادة .

تجسدت الإنجازات على المستوى الدولي من خلال قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على فرض نفسها سياسياً وإقتصادياً كتجمع فاعل لما تتمتع به الدول الأعضاء من وزن سياسي وأهمية إستراتيجية وثقل إقتصادي ، ولما لها من رصيد من الإعتدال السياسي فأصبح مجلس التعاون الخليجي قوة تفاوضية ودخلت كدولة واحدة مجموعة في إتفاقيات إقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وروسيا للتعاون وتعزيز العلاقات الإقتصادية والعسكرية والفنية وتطوير وتنمية دول مجلس التعاون الخليجي بالشكل الذي يمكنها من تأمين وضمان سلام وإستقرار المنطقة .

خامسا : ردود الافعال العربية والاقليمية والدولية إتجاه تأسيس مجلس التعاون:-

أثار قيام مجلس التعاون الخليجي ردود أفعال تراوحت بين الترحيب والتحفظ ، فقد لقي قيام مجلس التعاون على المستوى الخليجي في الدول الست الاعضاء تاكيداً كبيراً وتفاؤلاً بمستقبل العمل الخليجي المشترك في إطار المجلس الذي جاء إستجابه للواقع بجميع تحدياته ، وهو ليس تكتلاً ماليـاً أو سياسيـاً موجه ضد أحد وإنما لخدمة الإسلام والعروبة بإعتباره أملا لشعوب المنطقة وخطوة نحو وحدتها .

عربـــــيا :

فقد رحبت جامعة الدول العربية بإنشاء مجلس التعاون الخليجي ووصفته بأنه خطوة رائدة فى صرح العمل العربى ، ودعت إلى إقامة هيئة مماثلة بين دول المغرب العربى ، ومع ذلك نقلت بعض المصادر أن هناك شعوراً بشىء من الإستياء فى الجامعة العربية لأن المجلس قد تشكل خارجها ، كما لم تتحمس بعض الأوساط العربية بدرجة كبيرة لقيام مجلس التعاون الخليجي ، لاسيما، سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، خوفا من إن المجلس قد يؤدى إلى شغل إهتمامه وتركيزه على الأمن فى الخليج مما يؤثر في القضية الفلسطينية وتطوراتها على دول مجلس التعاون الخليجي ، وعدت الدول الاخرى قيام مجلس التعاون الخليجي خطوة تقدمية بالاتجاه الصحيح ، وقد ابدى العراق تحفظا نسبيا حول التوقيت والطريقة التي اعلن فيها لكن بدون معارضة مبديا رأيه في ضرورة قيام مجلس التعاون الخليجي في إطار جامعة الدول العربية ، أما اليمن الشمالي فقد عدت عدم دعوتها للانضمام إساءة واتهمت دول مجلس التعاون الخليجي بالتوجه لايجاد كيانات ومحاور إقليمية تهدد التضامن العربي ، بينما دعت اليمن الجنوبيه الى إجتماع قمة لدول الجزيرة العربية والقرن الأفريقى من أجل وضع تصور عام للأمن فى المنطقة ، ورحبت عدن فقد رحبت بمجلس التعاون الخليجى وقام بعض مسؤوليها بزيارة دول مجلس التعاون .

إقليمياً :

فقد جاء الرفض الايراني على قيام المجلس فوريا وعدته ايران موجها ضدها ، إذ صرح المتحدث باسم الثورة الايرانية (علي خامنئي) أن قيام مجلس التعاون الخليجي فكرة أمريكية المنشأ تسعى لتهديد الأمن الايراني.

دولـــــــــيا :

فقد رحبت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بقيام المجلس كونه منظمة تتفق مع سياسة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة من حيث إستمرار تدفق النفط وبإسعار معقولة ، أما الإتحاد السوفيتي السابق فلم يؤيد قيام مجلس التعاون الخليجي لكنه لم يعارضه حتى لايعرض رغبته في التقارب مع بعض أعضاء المجلس إلى الفشل ، واكد ترحيب السوفيت بإعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على نفسها في الدفاع عن أمن منطقة الخليج العربي كما دعا الإتحاد السوفيتي السابق إلى إبعاد المنطقة عن الصراع الدولي ومنع كل أشكال الوجود الأجنبي ، وإحترام حياد الدول الخليجية ، وأبدى رغبته المشاركة في إجراءات الأمن الخاصة بمنطقة الخليج العربي للحيلولة دون تفرد الولايات المتحدة الأمريكية ، أما الصين فقد أعربت من عن دعمها لقيام المجلس كونه سيساعد على ردع التوسع السوفيتي في المنطقة .

سادســا : موقف مجلس التعاون من القضايا الاقليمية : –

١) الحرب العراقية–الايرانية ١٩٨٠–١٩٨٨ :

أن دول الخليج العربي ترى ان العراق هو القوه الضاربه لاي خطر يحدق بها ، وكانت تجد في حربهم مع ايران تطمينا لمستقبلها ، فقد عانت من مساله الجزر على الساحل الشرقي مع ايران مده طويله ، وحتى عندما وضعت بريطانيا دبلوماسيتها لايجاد حل للموضوع لكن دون نتيجه لتمسك ايران بدعائها المستند على الخرائط البريطانية التي سميت فيها الخليج بالخليج الفارسي .

بدت الحرب العراقيه–الايرانيه مؤاتيه لنوايا دول الخليج ، وخاصه البحرين التي عانت كثيرا في علاقتها مع ايران وتعرضت لتهديدات كبيره منها . رغم ذلك لم

تتوقف الدعوات الاعلامية لدول الخليج لاتخاذ سبلا لانهاء هذه الحرب خاصه بعد امتدادها لاكثر من خمس سنوات متتالية .

ولقد تطورت الامور لنحو سيء عندما بدات القوات الايرانيه بضرب السفن الخليجيه في الخليج مما دفع البحرين لتقديم شكوى رسميه الى مجلس الامن ، فتلقى رئيس الايراني آن ذلك علي خامنئي خطابا من مجلس الامن بسبب التجاوزات الايرانيه على السفن الخليجيه ، فحاول خامنئي ان يدفع دول الخليج العربي لعدم الوقوف مع العراق ، فارسل وفدا ايرانيا الى البحرين في عام ١٩٨٦ لإجراء مباحثات لكسب الخليج العربي الى صفه في الحرب ، استجابه له بعض دول الخليج العربي حتى وان لم يكن ذلك بشكل رسمي او علني بل اكتفت بسحب تصريحاتها بدعم العراق في حربه ، وبعضها اكتفى بالحياد ، عدا كلا من البحرين وقطر وعمان فقد من اكثر الداعمين للحرب العراقيه ضد ايران .

٢) احتلال العراق للكويت ١٩٩٠-١٩٩١ :-

اصدر المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في الثالث من شهر آب ١٩٩٠ بيان متى احتلال العراق للكويت ، جاء فيه انه يعد انتهاكا صارخا حيث يعتبر اعتداء على سياده واستقلال دوله عضو في مجلس التعاون الخليجي ، كما اعرب المجلس عن استنكاره واسفه الشديد لذلك العدوان وطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقيه الى مواقعها قبل تاريخ ١ اغسطس ١٩٩٠ ، واعلن عدم الاعتراف بنتائج الاحتلال العراقي وطالب جامعه الدول العربيه باتخاذ موقف عربي موحد .

ثم عقد مجلس التعاون الخليجي اجتماعا جديدا في السابع من شهر آب ١٩٩٠ في مدينه جده اكد فيه على ضروره تسويه النزاعات بالوسائل السلميه وعدم التدخل في الشؤون الداخليه لاي دوله واحترام سياده واستقلال وحده اراضي كل دوله وعدم اتباع المراوغة او التهديد .

وعندما اعلنت الولايات المتحده الامريكيه ارسال قواتها الى المنطقه ، عقد مجلس التعاون الخليجي في الحادي عشر من آب ١٩٩٠ اجتماعا جديدا لاقرار الخطط ولتوحيد دور الجيوش والتنسيق في استقبال القوات الاجنبيه والعربيه . وتم الاتفاق في نهايه هذا الاجتماع علي وقف التعاون مع العراق بكل صوره واشكاله نشره يوميه تلفزيونيه تعدها الكويت وتوزع في تلفزيونات دول الخليج تندد وتستنكر الحكومه العراقيه .

اما على المستوى الاقتصادي للمجلس الاعلى لدول مجلس التعاون الخليجي فبعد انتهاء فتره احتلال العراق للكويت وفي بيانه الختامي في دورته الثانيه عشر عام ١٩٩١ جاء فيه (النظام العراقي قدما في تنفيذ قراراة مجلس الامن ، كما طالب العراق بالاسراع في تنفيذها الافراج عن الاسرى والمحتجزين الكويتيين ورسم الحدود بين الكويت والعراق وفق قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ ، وارغام العراق على دفع تعويضات ماليه لما سببته احتلالهم للكويت من خسائر بشريه وماديه) .

مما سبق نجد ان دول مجلس التعاون الخليجي ساندت الكويت في قضيتها ضد العراق لكونها عضوا في مجلس التعاون الخليجي وقامت باصدار قرارات تجيني الاحتلال العراقي للكويت ، لكنها عجزت عن حل الازمه دون ادخال القوات الامريكيه الى جانبها خاصه بتاييد المملكه العربيه السعوديه ، ودون الرجوع الى سبب اقدام العراق على الاحتلال واحتساب كميات النفط التي سرقتها دولة الكويت اثناء انشغال العراق بحربه مع ايران لمدة ثمان سنوات متتاليه ، بواسطه الابار الارتوازيه التي كانت قد حفرتها قرب صفوان .

الخـــــــــــاتمة

بهذا فإن قيام مجلس التعاون الخليجي يعد كسبا كبيرا للخليج ، فمن خلال تضامن أعضائه إستطاع تحقيق القوة الذاتية للدول المتجمعة في إطاره ، من حيث إتخاذ الموقف السياسي الموحد والإجراءات الأقتصادية المشتركة بهذا فقد إكتسب المجلس الشخصية الدولية والإعتبار العالمي منفصلا عن إعتبارات أي من الدول الاعضاء فيه باعتباره منظمة عربية دولية إقليمية وقومية سياسية ذات ثقل في

منطقة الخليج العربي لها أهميتها ومكانتها على مستوى الدول العربية والساحة الدولية ، إنَ دور مجلس التعاون الخليجي هو للتنسيق بين سياسات الدول الأعضاء والتوفيق بين المصالح المختلفة في بعض الجوانب ذات المصالح المشتركة ، ولم يتوصل إلى مرحلة التعاون الحقيقي القائم على أساس التنازل عن بعض المصالح الذاتية من أجل تحقيق مشروع أو إتفاقية تخدم مصلحة أغلبية في دول مجلس التعاون الخليجي ، وهذه من إهم الأسباب التي تحول دون وصول مجلس التعاون الخليجي إلى مرحلة التكامل في إطار إتحاد خليجي –مماثل للإتحاد الأوربي– ، إلى جانب إن المجلس لم يتمكن من الحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي بمفرده التي شهدت العديد من التطورات السياسية وإبتداءً من تسعينات القرن العشرين وصولا إلى الوقت الحاضر أدت العديد من القوى العالمية ادواراً مهمة لتعزيز نفوذها في المنطقة وإثبات المكانة الدولية ومنها سياسة روسيا الإتحادية في منطقة الخليج العربي .

الملحق رقم (١)

NODIS NODIS NODIS

27 SEP 002 10 36

Department of State

INCOMING TELEGRAM

~~TOP SECRET~~ NOD435

PAGE 01 MUSCAT 02811 271025Z
ACTION NODS-00

INFO OCT-01 ADS-00 /001 W
----------R22499 271031Z /14

Z 270855Z SEP 80 ZFF4
FM AMEMBASSY MUSCAT
TO SECSTATE WASHDC FLASH 7368

COPY ____ OF 15 COPIES

~~T O P S E C R E T~~ MUSCAT 2811

NODIS

DEPARTMENT PASS THE WHITE HOUSE

EYES ONLY FOR THE SECRETARY, THE DEPUTY SECRETARY, UNDER SECRETARY FOR POLITICAL AFFAIRS AND NEA-SAUNDERS, AND PM FOR BARTHOLOMEW ONLY

WHITE HOUSE FOR BRZEZINSKI

E.O. 12065: RDS-1 9/27/13 (BUCK, STEPHEN W.) OR-M

TAGS: IZ, IR, MU, US
SUBJECT: ~~OFSI~~ OMAN TO GIVE IRAQ ACCESS TO FACILITIES FOR ATTACK ON IRAN

REF: (A) STATE 256498, (B) STATE 255569, (C) STATE 255539, (D) STATE 254661, (E) STATE 255618, (F) MUSCAT 2782

PLEASE ENSURE THE MOST RESTRICTED POSSIBLE DISTRIBUTION FOR THIS CABLE

1. (~~TS~~-ENTIRE TEXT)

2. CHARGE SAW MINISTER OF STATE FOR FOREIGN AFFAIRS ZAWAWI ALONE AT HIS HOUSE AT 10 AM LOCAL SEPTEMBER 27 TO MAKE DEMARCHES REFS B-D. ZAWAWI HAD JUST COME FROM SPENDING

~~TOP SECRET~~

DECLASSIFIED
E.O. 13526
Authority MR-NLSC-2011-339
NARA CB Date 7/28/2016

DOWNGRADED TO SECRET
DEPARTMENT OF STATE GUIDELINES, JULY 21, 1997
BY CB NARA, DATE 7/28/2016

NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT THE AUTHORIZATION OF THE EXECUTIVE SECRETARY

NODIS NODIS NODIS

Department of State **INCOMING TELEGRAM**

~~TOP SECRET~~

PAGE 02 MUSCAT 02811 271325Z

FRIDAY IN SALALAH WITH THE SULTAN. ZAWAWI SAID HE WAS GLAD TO SEE ME BECAUSE HE HAD A MESSAGE TO CONVEY (BESIDES CANCELLATION OF HIS TRIP - SEE SEPTEL).

3. ZAWAWI SAID THAT OMAN HAD BEEN CONSULTING INTENSIVELY WITH THE IRAQIS FOR THE LAST 3 OR 4 DAYS ABOUT GRANTING IRAQ ACCESS TO OMANI FACILITIES. AS RESULT OF THESE DISCUSSIONS, SULTAN QABOOS HAD COME TO THE CONCLUSION THAT IT WOULD BE IN OMAN'S, THE REGION'S AND THE WEST'S BEST INTERESTS FOR OMAN TO GRANT ACCESS TO OMANI FACILITIES TO IRAQ SO THAT IRAQ COULD TAKE OUT IRANIAN NAVAL BASES AT BANDAR ABBAS (KHOMEINI) AND ELSEWHERE. ZAWAWI SAID IRAQI OPERATIONS FROM OMAN (SEEB AND MASIRAH) WOULD TAKE PLACE WITHIN THE NEXT 48 HOURS. HE SAID THAT OMAN AND OTHER STATES IN THE REGION HAD WATCHED WITH DISMAY FOR THE LAST 19 MONTHS AS THE SITUATION WENT FROM BAD TO WORSE IN IRAN. OMAN HAD COME TO THE CONCLUSION THAT THE ONLY SOLUTION TO THE PROBLEM WAS TO TEACH THE IRANIANS A LESSON WHICH MIGHT HELP LEAD TO A CHANGE IN THE REGIME THERE. OMAN LOOKED ON THIS ACTION AS PURELY A REGIONAL MATTER AND DID NOT EXPECT UNITED STATES SUPPORT - EXCEPT IN THE EVENTUALITY THAT IT WAS NEEDED FOR OMAN'S DEFENSE. ZAWAWI SAID THAT WHILE THE DECISION HAD BEEN TAKEN BY VERY FEW PEOPLE - "WE DON'T HAVE TO PUT UP WITH ALL THE PALAVER ELSEWHERE IN THE GULF" - IT HAD BEEN VERY CAREFULLY DONE.

4. IN COURSE OF HOUR LONG CONVERSATION, CHARGE HAD OPPORTUNITY TO MAKE ALL POINTS REFS B-D. CHARGE EMPHASIZED, WHEN ZAWAWI ALLUDED TO U.S. COMING TO OMAN'S DEFENSE FACT THAT OUR POSITION WAS NEUTRAL IN THE CONFLICT AND THAT WE HOPED FOR ITS EARLY RESOLUTION, NOT EXPANSION. CHARGE SAID HE WOULD OF COURSE HAVE TO ASK WASHINGTON FOR INSTRUCTIONS

~~TOP SECRET~~

TO BE REPRODUCED WITHOUT THE AUTHORIZATION OF THE EXECUTIVE SECRETARY